

# فضائح الشامخ □□ قضاة على أبواب جهنم



الاثنين 8 ديسمبر 2014 12:12 م

## كتبه: هينم العابد

«لولا القضاة السوء وعلماء السوء.. لقل فساد الملوك خوفا من إنكارهم» بهذه الكلمات لخص أبو حامد الغزالي قبل نحو 10 قرون حال مصر في عهد العسكر وربما حال أكثر البلدان العربية، التي مرفت فيها مليشيات العسكر إلى سدة الحكم عبر منصات الشامخ ومنابر الروبيضة، لتستبيح الشعوب وتريق الدماء وتنهب الثروات وتزييف التاريخ.

ولا يمكن أن يكون من قبيل المبالغة التأكيد على أن القضاء في بلد الانقلاب فاسد حتى النخاع، خاصة بعدما كشف بنفسه عن وجه القبيح، وأنه ليس أكثر من مجرد أداة في يد العصابة الحاكمة تمنح صكوك البراءة إلى القتلة من رجالهم رغم جرائمهم التي ذهبت مقدرات البلاد طوال 6 عقود من الوريد إلى الوريد، في الوقت الذي تستبيح فيه دم الأحرار بغير وجه حق إلا أن يقولوا ربنا الله.

ولم يتصدر المشهد في الآونة الأخيرة من القضاء إلا من تلوث سمعته وكسرت عينه ولاحقته الفضائح، كيف لا ورأس نادي القضاء الذي طالما تجنب الخوض في السياسة أو الحديث عن تزوير الانتخابات في عهد المخلوع، مكتفيا بالحديث عن دوره في رحلات الحج والعمرة، هو من قاد الحراك الفاشي ضد أول رئيس منتخب خوفا من حملة التطهير التي كانت لا تبقى ولا تذر ضد من دنس منصة العدالة.

أحمد الزند -الذي صنع على عين الإمارات- حيث بدء مسيرته الملوثة معارا للعمل في إمارة رأس الخيمة، قبل أن يعود منها بفصحية، هو نفسه المتهم بالفساد والتربح واستغلال النفوذ في القضية رقم 10797 لسنة 2012 المتهم فيها بعمل مزاد وهمي مع الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، وحصل بمقتضاه علي 170 فدانا من أراضي مدينة الحمام بمرسي مطروح، والتي كانت ملكا لمجموعة من البدو الذين حصلوا عليها أيضا من خلال عقود مع ذات الهيئة.

فضلا عن ملاحقته بجرائم التزوير والاستيلاء على أملاك الدولة، بعدما اغتصب الزند 2200 فدان بالحزام الأخضر بـ6 أكتوبر، بسعر 5 جنيهات للفدان وباع الفدان الواحد بخمسة ملايين جنيه وحولها لقصور وملاعب للجولف بالمخالفة للقانون والعقد الموقع معه، وحقق كسبا غير مشروع يتجاوز عشرة مليارات جنيه.

وهي القضايا التي تنضم إلى قائمة طويلة من الجرائم التي ارتكبها رأس نادي القضاة، إلا أن الزند لم يكن بطبيعة الحال أفضل من مستشار استشارة الحرج "أحمد رفعت" والذي تولى محاكمة القرن ضد المخلوع مبارك وعصابته، والذي تم اختياره بعناية باعتباره كان منتدبا في مؤسسة الرئاسة في عهد مبارك ولديه من الولاء ما يكفي لضمان براءة ولي نعمته.

وتلاحق رفعت اتهامات بالفساد المالي، حيث اتهم بالحصول على أراضي من جمعية وادي النطرون بالمخالفة للقانون، واتهمه البرلمان السابق حمدي الفخراني صراحة بأنه حصل عليها مقابل إصدار حكمه السابق.

وبعيدا عن الفساد والتربح، كشفت حافظة مستندات عن القرار الجمهوري رقم 314 لسنة 2004 بتعيين شقيقه عصام رفعت رئيس تحرير جريدة الأهرام الاقتصادي، وذلك ضمن تشكيل المجلس الأعلى لتسعير الخدمات بوزارة الطيران المدني، والتي كان من ضمن أعضائها المعينين أيضا، وبنفس القرار، حسين سالم المتهم بنفس القضية.

شقيق رفعت الذى كان عضوا فاعلا في لجنة السياسات بالحزب الوطني المنحل، وهو ما يبرر الحكم الذى أصدره عام 2005 ببراءة 6 من أعضاء الحزب المنحل ورموز الفساد باعتبارهم من الأصدقاء المقربين لعصام شفيقه، ومن زملائه في لجنة التسعير بوزارة الطيران المدني.

ومع هروب رفعت خارج البلاد عقب نفاذه، تسلم القضية مستشار الرحمة فوق العدل، محمود كامل الرشيدى، الذى لم يخف تعاطفه مع مبارك والمتهمين، وبكى خلالها حينما تحدث "مبارك" في الجلسة قبل الأخيرة ليمنحه فى الختام بمنتهى السخاء براءة ملوثة، سمعته بطبيعة الحال لم تسلم من الخروج عن القانون.

الرشيدى يعمل -بما يخالف القانون- مديراً لمدرسة الشبان المسلمين الابتدائية بالسويس، تلك المدرسة التابعة لجمعية تحمل الاسم ذاته، والذى يديرها أحمد فضالي المتهم الأول في موقعة الجمل، وهو ما يكشف عن الحلقة المتصلة التى تربط رموز فساد الدولة العميقة.

قضاة البراءة للجميع يقابلهم قضاة الإعدام للجميع، وبالطبع هؤلاء يتم اختيارهم أيضا بعناية فائقة من أجل ضمان القضاء على الثورة والنوار وقتل الحرية والأحرار، حيث تم اختيار مستشار النظارة السوداء محمد ناجى شحاته، فى 5 قضايا تخص الإخوان كان الإعدام فيها هو العنصر المشترك.

ناجى شحاته، أحد القضاة الذين ترددت أسماؤهم في البلاغ المقدم لوزير العدل المستشار نير عثمان، باعتباره أحد القضاة المسؤولين عن تزوير الانتخابات البرلمانية عام 2005، لصالح مرشح الحزب الوطني ضد مرشح الإخوان المسلمين، في دائرة الزرقا بمحافظة دمياط، وذلك وفقا لتقرير نشرته حركة "شايغكم".

إلا أن الأمر ليس نارا شخصيا ضد الإخوان فحسب وهو الذى يدفعه لرفض كافة طلبات الحالات الإنسانية التي ينظر محاكمتها أبرزها للمعتقل الشاب محمد صلاح سلطان، وإنما فضحت صفحته على موقع التواصل الاجتماعى -والتي أغلقها مؤخرا- مراهقة متأخرة ربما تبرز الصبغة والنظارة الشمسية والشارب العملاق من طراز "العناتيل".

وعند الحديث عن تدمير أدلة تورط المخلوع، لا يمكن أن ننسى الدور الذى لعبه المستشار عبد المجيد محمود النائب العام فى عهد المخلوع، والذى أطاح به الرئيس الشرعى مرسى من منصبه استجابة لأهم المطالب الثورية، قبل أن يعود على أكتاف الدولة العميقة، هو نفسه المتهم بالتورط فى قضايا رشوة فى بلاغ حمل رقم 4309 بلاغات النائب العام، والذي كشف أن رئيس مجلس إدارة البنك المصرى للتنمية سابقا كان يرسل رشاوى فى صورة هدايا من أموال البنك إلى المستشار عبد المجيد محمود النائب العام السابق، وسامح فهمي وزير البترول الأسبق، وأمين أباطة وزير الزراعة الأسبق، وفايزة أبو النجا وزيرة التعاون الدولي سابقا.

عبد المجيد الذى لاحق بإخوته فى الإمارات، لم يخجل من تلقيه رشاوى من الصحف القومية، بل وقام علانية بردها، غير عابئ بالبلاغ رقم 868 بلاغات النائب العام والذى اتهمه بقبول هدايا من قبل جهات تابعة للدولة "صحف قومية"، وهو ما أكده حين قام برد بعض الهدايا أو ما يعادلها بالقيمة المالية إلى خزنة الدولة فى جريمة رشوة مكتملة الأركان، كانت تستوجب عزله من منصبه فى حينها ومحاكمته.

ومن رفعت إلى الرشيدى إلى شحاته إلى عبد المجيد، هناك المئات من القضاة الذين تدخلت الرشوة والمحسوبية فى اعتلائهم منصة العدالة، وعملوا طوال مسيرتهم على حفظ مصالح التخمة الحاكمة، وكشف الدكتور محمد نور فرحات -أستاذ القانون الشهير- عن الكثير منهم فى دراسة واسعة، تناولت بالأدلة والمستندات تورط البعض فى قضايا نصب واحتيال وتربح ورشاوى جنسية وما خفى كان أعظم.

وصدق سيد الخلق -صلى الله عليه وسلم- حين قال: "القضاة ثلاثة: فاضيان فى النار وقاضى فى الجنة، رجل قضى بغير الحق فعلم ذاك فذاك فى النار، وقاض لا يعلم فأهلك حقوق الناس فهو فى النار، وقاض قضى الحق فذلك فى الجنة". رواه